

الإشكاليات

تواجه المدن الجزائرية صعوبات كبيرة في التحكم في نوها بسبب التوسيع العمراني نتيجة لتعديل أدوات التخطيط التعميري (المخطط التوجي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأرضي) لتلبية الاحتياجات الناجمة عن البرامج الجديدة للسكن والتجهيزات العمومية، عموما على حساب الأراضي الفلاحية والدومين الغائي.

هذه التوسعات العمرانية غالباً ما تتجزء عنها تجمعات عمرانية غير متجانسة مع المدن والمناطق المجاورة، في ظل غياب تام للتجانس العمراني، مما يزيد من تعقيد التسيير العمراني ويسمح بظهور أحياء محرومة مع ما يترتب على ذلك من زيادة الانحراف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعمير السريع يشجع أيضاً على المضاربة العقارية، مع انتشار الترقيات العقارية الخاصة التي تؤدي إلى إنشاء مجمعات سكنية جماعية جديدة كبيرة وكثيفة للغاية.

علاوة على ذلك، تعاني مدننا حاليا من التدهور وتداعي المنازل التي تعود إلى فترة الاستعمار، أو حتى ما بعد الاستعمار.

من المؤكد أن الدولة بذلت جهوداً كبيرة لضمان حق المواطنين في السكن، إلا أن المجمعات العمرانية الكبيرة وكذلك تجزئات السكن الفردي التي أقيمت بشكل خاص خلال الثمانينات لم تصاحبها الجودة في التخطيط الحضري والمعماري، الأمر الذي لا يسمح بتوفير بيئة معيشية لائقة، من حيث التجهيزات الجوارية ونوعية المساحات الخارجية.

وينطبق الشيء نفسه على المسائل البيئية وتسهيل النفايات المنزلية والتنقل الحضري التي تواجه العديد من التحديات والعراقيل.

كما يشهد المحيط الحضري في العديد من المدن الجزائرية بعض التدهورات على مستوى الصورة الجمالية والمعمارية، تتمثل في ظاهرة البناءات غير المكتملة وانتشار الفوضى العمرانية، مما يؤثر سلباً على جمال مدننا وعلو جودة حياة سكانها.

من أهم الإشكاليات المطروحة:

- عدم احترام آجال إنجاز الأشغال المحددة في رخصة البناء؛

- عدم تطبيق الإجراءات المتعلقة بالعقوبات الخاصة بالتأخر في إتمام أشغال البناء أو مخالفة رخصة البناء؛
- استغلال البناءيات غير المنتهية وكذا الانتفاع منها بكل الأشكال (البيع، الكراء... إلخ) دون الحصول على شهادة المطابقة؛
- ربط البناءيات غير المنتهية بمختلف الشبكات العمومية،
- غياب المتابعة والتنسيق والتواصل بين القطاعات بالطريقة الرقمية؛
- قصور في المتابعة والرقابة الميدانية وتنفيذ قرارات السلطات الإدارية.
- لذلك من المهم فتح النقاش حول التخطيط والتسخير الحضري بكافة أبعادها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية).

الأهداف

- معالجة رهانات وتحديات التخطيط العمراني في الجزائر.
- تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة ودمج مشاركة المواطنين في التسيير العمراني.
- تبسيط الإطار التشريعي والتنظيمي المعهول به وتحقيق تناصه.
- توفير بيئة معيشية كريمة لرفاهية المواطنين في فضاء عمراني متناغم ومتوازن وآمن.
- استغلال الفضاءات الحالية لتقليص العجز في التجهيزات المدجحة و الداعمة مع احترام خصائص الموقع.
- إنجاز تهيئة خارجية شامل (الأرصفة، ومسارات المشاة، والمساحات الخضراء، والحدائق، فضاءات اللعب، ومواقف السيارات، والإشرارة العمومية).
- دراسة سبل إعادة بناء المدينة على نفسها (مشاريع التجديد العمراني).
- التحكم في ظاهرة الازدحام العمراني.
- التسيير العقلاني للمناطق العمرانية ومواردها العقارية المتاحة.

محاور النقاش

- إعادة النظر في الإطار القانوني الذي ينظم التهيئة والتعهير.
- تحديث أدوات التهيئة و التعمير (مخطط التهيئة الولائي، المخطط التوجيي للتهيئة و التعمير، مخطط شغل الأراضي).
- شرطة العمران.

- تسيير العقار الحضري في إطار الرؤية الجديدة للإصلاحات الاقتصادية المتخذة : دور الوكالة الوطنية للعقار الحضري.
- دور الحكومة الإلكترونية في تطوير تسيير المرافق العمومية.
- تعزيز القدرات المؤسساتية والتقنية للجماعات المحلية.
- إتمام وتطابق البناءيات مع المعايير و التسوية و إعادة التأهيل و الترميم و التجديد و إعادة الهيكلة والقضاء على السكن غير اللائق.
- التعمير التجاري.
- نظام معلوماتي لتسهيل مختلف الشبكات : الشبكات الأرضية المختلفة (مياه، كهرباء، غاز، هاتف، إنترنت، وغيرها).

• معالجة إشكالية البناءيات الغير مكتملة

- الرقابة الصارمة على المباني لضمان مطابقتها للقوانين قبل بطيها بالخدمات العامة؛
- الهدم أو التسوية : يمكن اللجوء إلى الهدم أو السماح بتسوية المخالفات عبر طلب رخصة بناء تعديلية؛
- التسوية من خلال الغرامات: فرض غرامات مالية مع تقديم تسهيلات للمخالفين لتسوية وضعيتهم.
- إيقاف الأعمال فوراً في حالة اكتشاف المخالفات وإشعار المخالفين وتوثيق المخالفات عبر محاضر رسمية مع إمكانية التسوية أو الهدم.

• ضمان جودة الشكل العماني وتجديده من خلال :

- التحكم في العقار.
- التخطيط العماني ووثائق التخطيط العماني ذات الصلة والمحترمة.
- وضع المدينة "بعيداً عن المخاطر" من خلال:
 - تدابير الوقاية والحماية والتسيير؛
 - مخططات الوقاية لكل نوع من أنواع المخاطر في المدن.

- إجراءات الحد من آثار المخاطر المتكررة ومحططات التدخل.

• **مكافحة الإقصاء والتهميش وتطوير "المناطق الحضرية المحرومة":**

- الحد من الأحياء المحرومة (مناطق حضرية ذات إعاقة) من خلال ضمان مستوى عادل من الخدمات والتجهيزات،

- تنفيذ سياسة إسكان مكيفة (السكن الاجتماعي والحد من السكن غير اللائق)

- إشراك جميع الأحياء في سير المدينة ومكافحة التمييز العرقي.

• **إعادة تأهيل الأحياء المجاورة :**

- إعادة تأهيل المجمعات الكبرى والحد من السكنات غير الصحية.

- تحدث التجهيزات والخدمات الأساسية (الربط بشبكات المياه والصرف الصحي، والتعليم، والصحة، والرياضة، والثقافة، وما إلى ذلك)؛

- إعادة تخصيص المباني المهجورة بهدف إعادة دمجها في السير العرقي.

- هيكلاة النسيج العرقي والاندماج العرقي وتهيئة الفضاءات العمومية: الطرق والمساحات الخضراء وإعادة تأهيل الأراضي الحضرية غير المستعملة.

• **تجهيز المدن (جودة المدينة):**

- التسيير البيئي والنظافة العمومية: تسيير النفايات المنزلية، التلوث العرقي، المساحات الخضراء وتسيير الفضاءات العمومية، جودة المناظر الطبيعية، حماية وتعزيز التراث،

- إعادة تأهيل الفضاءات العمومية وتنميها وصيانتها؛

- حماية وتنمي المناظر العرقانية (الطبيعية والمبنية) من خلال وضع محططات المناظر المدرجة في وثائق التعمير (POS, PDAU)؛

- صيانة أو إنشاء المتنزهات والحدائق، من خلال التشجير الحضري (محاذة الأشجار، وما إلى ذلك)، من خلال تنمي المساحات غير الحضرية؛

- إنشاء شبكات صرف صحي وجمع القمامه بصفة فعالة للحد من التلوث والإزعاجات.

- طرق ووسائل تعزيز القطاعات المحتملة لللاقتصاد الدائري؛ قطاع اقتصادي يولد الثروة ويوفر فرص العمل (الجمع والفرز والتثمين)، وبالتالي ضمان مرفق عمومي مربح وعالى الجودة والمساهمة في ترقية الاقتصاد المحلي.

• **التعويض عن التأخير ودمج المناطق الحضرية المحرومة :**

- الحد من السكن غير اللائق وإنجاز السكن الاجتماعي.
- إنجاز التجهيزات القاعدية (الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وجمع النفايات بما يتواافق مع احتياجات الأحياء)؛
- الوصول إلى التجهيزات الجماعية (التعليم، الصحة، الرياضة، الثقافة، إلخ)؛
- الاندماج العمراني لهذه الأحياء مع بقية المدينة.